الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 16)
9 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١

البرنامج ١٦: التنمية الاقتصادية في أوروبا

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
البرنامج ١٦ -	التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٦-١ - ١٦-٢٩	١
	البرامج الفرعية:		
١٦-١	البيئة	١٦-٦	٣
١٦-٢	النقل	١٦-٧ - ١٦-١٠	٤
١٦-٣	الاحصاء	١٦-١١	٥
١٦-٤	تيسير التجارة	١٦-١٢ - ١٦-١٣	٦
١٦-٥	التحليل الاقتصادي	١٦-١٤ ١٦-- ١٦	٦
١٦-٦	الطاقة	١٦-١٧ - ١٦-١٨	٨
١٦-٧	تنمية التجارة الدولية	١٦-١٩ - ١٦-٢٠	٩
١٦-٨	الصناعة والتكنولوجيا	١٦-٢١ - ١٦-٢٤	١٠
١٦-٩	الزراعة والأخشاب	١٦-٢٥ - ١٦-٢٦	١١
١٦-١٠	المستوطنات البشرية	١٦-٢٧ - ١٦-٢٩	١١

150596 140596 96-11995

١٦-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج الذي يندرج تحت مسؤولية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز العلاقات الاقتصادية للبلدان الأوروبية، فيما بينها ومع البلدان الأخرى في العالم. وفي هذا الصدد، يجب أن تؤدي اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورها الآن في مجال الدعوة للمحافظة على حرية التجارة، وتدفقات الاستثمار، والتعاون، وتبادل الخبرات وحرية تدفق المعلومات والتكنولوجيا بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبقية العالم. كما أن تعزيز الجهود المبذولة لادماج البلدان المارة بمرحلة انتقال في الاقتصادات الأوروبية والعالمية سيحظى بالأولوية. ويجب استحداث أشكال وأساليب أكثر تنوعا لمساعدة هذه البلدان استجابة لطلبها المتزايد على تحليل السياسات والمبادئ التوجيهية، فضلا عن المساعدة في التقيد بالمعايير على نطاق المنطقة، والقدرة على اعتماد صكوك ملزمة قانونا وطرق لتطوير منتجاتها لإتاحة سبل وصولها إلى الأسواق الغربية - والاستئثار بنصيب أكبر فيها. وعلاوة على ذلك، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا جعل نتائج عملها في مجال القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية متاحة لبلدان المناطق الأخرى. وبالقيام بذلك، ستستغل بالكامل جهودها التعاونية مع اللجان الإقليمية الأخرى والبرامج العالمية للمنظمة.

١٦-٢ وبالنظر إلى التعاون الطويل العهد بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سيولي البرنامج أيضا اهتماما مجددا للتعاون مع البلدان المجاورة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث ستكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية جوهرية لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط والتعاون بين الدول الأوروبية ودول شمال افريقيا في هذا المجال في المستقبل. وسيولى أيضا اهتمام مجدد لتعمير المناطق التي مزقتها الحرب.

١٦-٣ وتنشأ ولاية البرنامج من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦ (د - ٤) لعام ١٩٤٧، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأسند إليها مسؤوليات تنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في أوروبا. وترد ولاية البرنامج بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن قرارات ومقررات اللجنة.

١٦-٤ وبحلول نهاية الفتـــرة المشمولة بالخطـــــة المتوسطة الأجل، من المتوقع أن تكون اللجنة قد أنجزت ما يلي:

(أ) تيسير اشتراك المسؤولين الحكوميين، ومنظمي المشاريع في القطاعين العام والخاص، والهيئات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية في المناقشة الاقتصادية وعملية صنع القرارات من خلال توفير الدراسات وتحليل السياسات وكذلك من خلال أنشطتها التنفيذية؛

(ب) تعزيز التكامل الاقتصادي للمنطقة والروابط مع البلدان أو المناطق المجاورة عن طريق إعداد الاتفاقيات والاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية ونشرها؛

(ج) تحسين التنسيق مع أمانات كيانات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة، مثل اللجنة الأوروبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ورابطة الدول المستقلة، ومبادرة وسط أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود ومجلس وزراء دول البلطيق. وستعمل الآلية الجديدة لترتيبات التنسيق على الصعيد الإقليمي في إطار لجنة التنسيق الادارية على تيسير ذلك التعاون. كما أنها ستشرك الكيانات الإقليمية والقطاع الخاص في عملها بصورة أوثق.

١٦-٥ وتدرك اللجنة الاقتصادية لأوروبا الحاجة إلى تحقيق هذه الأهداف بمستوى مرتفع من الفعالية من حيث التكاليف، على نحو مضاه لأداء المؤسسات الأخرى العاملة في المنطقة. أما الأمانة، المدعومة باسهامات من الخبراء الحكوميين، فإنها توفر الخبرة والدراية الفنية الطويلتي العهد بشأن بلدان المنطقة، في الشرق والغرب. ولا تزال اللجنة الاقتصادية لأوروبا المنتدى المحايد الوحيد لعموم أوروبا الذي له صلات أساسية عبر المحيط الأطلسي لتبادل الآراء بشأن القضايا الاقتصادية فيما بين الحكومات حيث يشترك الجميع كأعضاء كاملي العضوية وعلى قدم المساواة.

البرنامج الفرعي ١٦-١ البيئة

١٦-٦ أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة البيئة والمستوطنات البشرية هي ما يلي:

(أ) توفير التوجيه في مجال السياسة العامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا تطويع البرنامج البيئي لأوروبا ليناسب الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان، ولا سيما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) تعزيز عملية "البيئة في أوروبا"، بما في ذلك إعداد ومتابعة الاجتماعات الوزارية التي تعقد داخل المنطقة لاستعراض الأولويات البيئية، واعتماد السياسة البيئية الاستراتيجية، والاجتهاد في تنسيق الأهداف البيئية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، سيعزز البرنامج الفرعي أيضا تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، على الصعيد الإقليمي، وسيسهم، حسب الاقتضاء، في الاستعراضات التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز أدوات السياسة العامة لدعم قدرة البلدان الأعضاء على منع التدهور البيئي وعكس اتجاهه بادماج الاعتبارات البيئية ادماجا كاملا في السياسات القطاعية؛

(د) وضع قانون بيئي دولي (الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة) وتعزيز الرصد الفعال للصكوك القانونية الدولية في ميدان البيئة، وتنفيذها على نحو أفضل، والتقيد بها؛

(هـ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان المارة بمرحلة انتقال، على تنفيذ الاتفاقيات البيئية الإقليمية والبروتوكولات ذات الصلة بغية منع الآثار الضارة العابرة للحدود، ومكافحتها والحد منها؛ ومنع المنازعات ذات الصلة وحلها؛ وبناء القدرة والكفاءة في المجال المؤسسي؛ وتعزيز فرص الحصول على المعلومات البيئية؛ وتشجيع اشتراك الجمهور في عملية صنع القرارات البيئية؛ وتبادل التكنولوجيا والدراية الفنية؛ وزيادة تعبئة الموارد؛

(و) مساعدة البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إجراء دراسة منهجية وتحليلية لأدائها في تحقيق أهداف السياسة البيئية الداخلية والالتزامات الدولية ذات الصلة. وسيتحقق هذا بزيادة تطوير برنامج استعراض الأداء البيئي، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ز) مساعدة البلدان المارة بمرحلة انتقال في عملياتها الاصلاحية لبناء وتعزيز قدراتها فيما يتعلق بالحماية البيئية والتنمية المستدامة، وفي الجهود التي تبذلها للاندماج في مجال قانوني واقتصادي لعموم أوروبا، ولا سيما عن طريق الخدمات الاستشارية الإقليمية؛

(ح) تيسير تنسيق البرامج ذات الصلة بالبيئة في المنطقة، والتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات العاملة في المنطقة فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية دون الإقليمية ذات الصلة ومنظمات القطاع الخاص، في جملة أمور، لمد نطاق إنجازاتها وممارساتها المتفق عليها لتشمل المنطقة بأسرها.

البرنامج الفرعي ١٦-٢ النقل

١٦-٧ يعتمد الأداء السليم للأنشطة الاقتصادية، وانتاج السلع وتوزيعها، والتجارة، اعتمادا شديدا على تطوير النقل، بما في ذلك النقل الدولي. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة تهدف إلى ايجاد نظام فعال ومترابط للنقل في المنطقة، يقوم على مبادئ اقتصاد السوق مع توخي أهداف السلامة، والحماية البيئية والاقتصاد في استهلاك الطاقة. ويتمثل الهدف الأول لهذا البرنامج الفرعي الذي تنفذه شعبة النقل في توفير منتدى فعال للحكومات لأغراض التعاون والتحليل والعمل المنسق في ميدان النقل. وستظل مجالات التعاون ذات الأولوية متمثلة في نقل البضائع الخطرة، وبناء المركبات، وسلامة الطرق، والهياكل الأساسية للنقل والنقل المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديد مجال مسائل الجمارك التي تمس النقل بوصفه أولوية جديدة.

١٦-٨ وقد وضعت الحكومات الأعضاء على مر السنوات، عاملة معا تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مجموعة من الصكوك القانونية الدولية الرئيسية في ميدان النقل، التي ترسخ الأنظمة والقواعد والمعايير الدولية الملائمة، وتيسر عمليات عبور الحدود وتشجع تطوير شبكات الهياكل الأساسية الدولية المترابطة للطرق البرية والسكك الحديدية والمياه الداخلية والنقل المشترك. وأقرت الحكومات والصناعة

وكذلك مؤتمر البلدان الأوروبية الوزاري الثاني للنقل (كريت، ١١ آذار/مارس ١٩٩٤) على نحو مستمر بأهمية هذه الصكوك القانونية. ويتمثل الهدف الثاني في تعزيز تلك الصكوك القانونية الدولية والأنظمة المتصلة بها وتشجيعها عن طريق الاستمرار في تقديم مقترحات لرفع كفاءتها وتحسينها، وزيادة عدد الأطراف المتعاقدة ومراقبة تنفيذها كلما أمكن ذلك.

١٦-٩ وتتمثل الاتجاهات الرئيسية للتطوير في ميدان النقل في المنطقة في استمرار نمو الطلب على النقل والتطوير المتسارع للنقل بالطرق البرية بالمقارنة بوسائل النقل الداخلي الأخرى. وسيتمثل أحد التحديات لهذا البرنامج الفرعي في الاستمرار في كفالة الحركة الفعالة للأشخاص والسلع بينما يجري توفير مستوى كاف من الحماية للبيئة. ولتحقيق هذه الغاية، فإن الهدف الثالث هو كفالة تنفيذ الأنشطة التي قرر الاضطلاع بها المؤتمر الإقليمي المعني بالنقل والبيئة لعام ١٩٩٦، وكذلك المساعدة في صياغة المزيد من الردود على هذا التحدي.

١٦-١٠ ويعتبر النقل حيويا أيضا للتكامل الاقتصادي للبلدان والمناطق. ويتمثل الهدف الرابع في تحسين قدرات حكومات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك السياسات والتدابير الأخرى التي ترمي إلى تطوير نظم النقل بها وهياكلها الأساسية، والتي تتمشى مع تلك القائمة في الأجزاء المجاورة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيجري استكمال هذا، في جملة أمور، من خلال تعزيز التعاون دون الإقليمي في ميدان النقل، وتنفيذ برنامج لحلقات العمل وتقديم الخدمات الاستشارية.

البرنامج الفرعي ١٦-٣ الإحصاء

١٦-١١ أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تضطلع بتنفيذه الشعبة الإحصائية، هي ما يلي:

(أ) تحسين الإحصائيات الوطنية؛

(ب) تعزيز التنسيق والتطابق بين المفاهيم؛

(ج) الاستجابة للاحتياجات العاجلة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال؛

(د) إيجاد القدرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال على استخدام نظام الحسابات القومية بصورة فعالة وتوفير المؤشرات الاجتماعية التي تحتاج إليها في مجال السياسة العامة؛

(هـ) توفير خدمة في مجال البيانات تتسم بالكفاءة ومستكملة لتقديم إحصائيات اقتصادية كلية فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ويتعين تنسيق أي عملية جمع للبيانات بصورة وثيقة مع

المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي بغية تلافي أي ازدواج؛

(و) كفالة قيام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاستخدام الكامل لتكنولوجيا المعلومات الملائمة لتزويد أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدائرة لنظم المعلومات ودائرة لتصميم الخرائط بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة.

البرنامج الفرعي ١٦-٤ تيسير التجارة

١٦-١٢ يتعين نقل المعلومات المصاحبة للسلع في التجارة الدولية أو تلك المتصلة بسداد ثمنها بين عدد من الأطراف، وبصفة تقليدية على وثائق ورقية مختلفة عديدة. وتشكل الشكليات والإجراءات الرسمية المرهقة عائقا رئيسيا أمام التجارة، ولكن يمكن إلغاؤها أو خفضها بصورة كبيرة عن طريق تطوير ممارسات تجارية أفضل وتوافق المعايير. ويهدف البرنامج الفرعي الذي تضطلع بتنفيذه شعبة التجارة إلى تبسيط وترشيد، وكلما أمكن ذلك، توحيد الإجراءات والشكليات والاشتراطات عندما تلقي بأعباء مالية واقتصادية على التدفق الحر للسلع والنقل.

١٦-١٣ وأهداف هذا البرنامج الفرعي هي ما يلي:

(أ) توفير المعايير اللازمة لكفالة التوافق في التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية على نطاق العالم. ولتحقيق هذه الغاية، سيجري تطوير وإدارة برنامج الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل في إطار الفريق العامل المعني بتيسير إجراءات التجارة الدولية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيتم هذا في سياق شبكة المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المشتركة في تطوير وتعزيز هذه الأنشطة المعيارية؛

(ب) تعزيز نشر المعلومات عن تيسير التجارة، لا سيما من خلال الوسائط الإلكترونية. وفي هذا السياق، ستجري زيادة تطوير استخدام قاعدة بيانات تيسير التجارة، وقاعدة البيانات التجارية التي يشرف عليها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والشبكة العالمية؛

(ج) تعزيز التعاون وعمليات تبادل المعلومات مع اللجان الإقليمية الأخرى، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تيسير التجارة بغية تلافي ازدواجية الجهود وإيجاد تداؤب في المشاريع المشتركة.

البرنامج الفرعي ١٦-٥ التحليل الاقتصادي

١٦-١٤ تنظر الحكومات الأعضاء إلى التحليل الاقتصادي باعتباره أداة لتعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ليس فقط فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولكن أيضا بينها وبين بقية

العالم. ويتمثل أحد أغراض التحليل والبحث في زيادة ترشيد وضع السياسات الوطنية والدولية للبلدان الأعضاء. وهناك غرض آخر يتمثل في زيادة الاعتماد المتبادل بين اقتصادات البلدان الأعضاء وتشجيع صانعي السياسات الوطنية على النظر في إجراءاتهم الخاصة من منظور دولي.

١٦-١٥ وبالرغم من أن بلدان عديدة في أوروبا الشرقية تحرز تقدما ملموسا في تغيير نظمها الاقتصادية، فإن مشاكل الانتقال إلى اقتصاد السوق من المتوقع أن تبقى خلال الفترة المشمولة بالخطة. ولذلك فإن التأكيد الراهن لهذا البرنامج الفرعي على التطورات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سيستمر في التمتع بأولوية.

١٦-١٦ وبصفة أكثر تحديدا، فإن أهداف هذا البرنامج الفرعي الذي تضطلع بتنفيذه شعبة التحليل الاقتصادي والإسقاطات الاقتصادية هي ما يلي:

(أ) توسيع نطاق تغطية التحليل في النشرة الاقتصادية و "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا" ليشمل الدول المستقلة حديثا في شرق أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وتوسيع نطاق تحليل قضايا مرحلة الانتقال، وتشجيع عدد أكبر من الدول الأعضاء على الاشتراك بنشاط في أعمال كبار المستشارين الاقتصاديين لدى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) تحديد وتعزيز فرص التعاون التي تسهم بصورة أكثر فعالية في استمرار التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء. وسيجري هذا بتعاون وثيق مع الهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ج) إطلاع صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي باستمرار على التطورات الديموغرافية ومحدداتها المختلفة والنتائج المختلفة المترتبة عليها، وتمكين البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاشتراك في المشاريع السكانية الإقليمية. وكما أوصى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤، فإن التحليل المنتظم للاتجاهات والسياسات السكانية في المنطقة، لا سيما اتجاهات وسياسات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، سيركز على السلوك الإنجابي والأسري، وشيوخة السكان، والهجرة الدولية. وسيركز أيضا على الاتجاهات التي لم يسبق لها مثيل، مثل تلك المتعلقة بالإنجاب والزواج ومعدل الوفيات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال منذ نهاية الثمانينات؛

(د) تيسير رصد المؤشرات والسياسات المتعلقة بالسكان على الصعيد الإقليمي وتنسيق تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوصيات العمل التي اعتمدها مؤتمر السكان الأوروبي المعقود في عام ١٩٩٣ على الصعيد الوطني ومتابعتهما. وفي هذا السياق، ستقدم المساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال فيما يتعلق، في جملة أمور، ببناء القدرات الوطنية ذات الصلة؛

البرنامج الفرعي ١٦-٦ الطاقة

١٦-١٧ يعتبر استخدام الطاقة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال مرتفع جدا وينخفض انتاج الطاقة وكفاءة استخدامها؛ وتميل أسعار الطاقة إلى أن تكون أدنى من المعدلات الدولية؛ وتتسم الأسواق بالتشرذم؛ وتعوق الهياكل الأساسية الرديئة وانقطاع وصلات النقل التقليدية للتجارة في الطاقة؛ وتعتبر سياسات وتشريعات ومعايير الطاقة في مستوى أدنى من القواعد والممارسات الغربية. ويمكن فقط عن طريق حل هذه المشاكل تمكين نظم الطاقة واقتصادات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أن تندمج بصورة كاملة في الاقتصادات الأوروبية والعالمية. وفي بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، تترابط وتتكامل نظم الطاقة بصورة رديئة سواء على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي، ولا يزال يتعين تحقيق الإمكانيات الكاملة لمصادر الطاقة المتجددة (لا سيما الطاقة الشمسية). وفي البلدان الغربية، فإن المسائل التي هي موضع اهتمام أكبر هي تعزيز كفاءة الطاقة وخفض الآثار البيئية الضارة المتصلة بالطاقة.

١٦-١٨ وأهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تضطلع بتنفيذه شعبة الطاقة، هي ما يلي:

(أ) قيام تعاون أكبر فيما بين البلدان على الصعيد دون الإقليمي في ميدان الطاقة (على سبيل المثال منطقة البحر الأبيض المتوسط، منطقة البحر الأسود)؛

(ب) تعزيز تطوير نظم الطاقة الأكثر استدامة بغية تيسير أن تؤدي مرحلة الانتقال الاجتماعي إلى أشكال للتنمية أكثر استدامة؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال على الأخذ بسياسات للطاقة سوقية المنحى وتنفيذ التجديد والتحول الاقتصاديين؛

(د) العمل على التوافق، بأقصى درجة ممكنة، بين سياسات وتشريعات وقواعد ومعايير الطاقة فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(هـ) تحسين حفظ الطاقة وكفاءتها، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال حيث تكون الحاجة أكبر؛

(و) تعزيز وصلات نقل الطاقة، على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، لا سيما في مجال الكهرباء والغاز؛

(ز) تعزيز الحماية البيئية، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الفحم؛

(ح) تعزيز تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، لا سيما الكتلة الإحيائية والطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية الأرضية؛ فضلا عن نشر المعرفة المتعلقة بحالة الأسواق والاحتمالات المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة؛

(ط) زيادة البحوث التعاونية والتجارة في منتجات الطاقة؛

(ي) استكمال وتعزيز التصنيفات الدولية، والإحصائيات، وقواعد البيانات، وأرصدة الطاقة، والإسقاطات والمصطلحات في ميدان الطاقة بغية تعزيز تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالطاقة؛

(ك) الإسهام في تنفيذ ميثاق الطاقة الأوروبي؛

(ل) تعزيز البرامج المحددة للمساعدة التقنية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مثل تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، ٢٠٠٠، و مركز الغاز لتعزيز وتطوير صناعات الغاز ذات الأساس السوقي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ والبرنامج التنفيذي للفحم النظيف.

البرنامج الفرعي ١٦-٧ تنمية التجارة الدولية

١٦-١٩ أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة التجارة، هي ما يلي:

(أ) زيادة تفهم الحكومات للمشاكل الداخلية والخارجية الرئيسية والعقبات التي تعيق تنمية التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا والآثار المترتبة في هذه المجالات على تنفيذ مقررات جولة أوروغواي بحلول بداية القرن الحادي والعشرين بغية الإسهام في اعتماد سياسات تسهل وتعزز التجارة داخل المنطقة والتعاون في مجال الاستثمار؛

(ب) زيادة إدراك راسمي السياسات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال للخبرة الإيجابية التي اكتسبتها اقتصادات السوق المتقدمة النمو في مختلف المجالات (تعزيز روح المبادرة، والتجارة عبر الحدود، وعمليات تجارة الترانزيت (المرور العابر، وأساليب التسويق والتمويل، وما الى ذلك). أما خبرة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي خطت في وقت سابق الى الأمام على طريق إصلاحات تحويل السوق فسيتم تقييمها بهدف نشر هذه المعلومات فيما بين الدول الأعضاء المهتمة ووضع توصيات بشأن التدابير (وما يتعلق منها على وجه الخصوص بالمسائل المشتركة بين القطاعات) التي من شأنها تسهيل تكيف البلدان التي تمر بمرحلة انتقال مع متطلبات الاقتصاد السوقي، في إطار الاقتصاد الدولي.

١٦-٢٠ وسيتم تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار هذا البرنامج الفرعي بتعاون وثيق مع البرامج الفرعية المتعلقة بتسهيل التجارة، والتحليل الاقتصادي، والصناعة والتكنولوجيا. كذلك فسيتم تطوير تعاون وثيق مع الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد و "غات"، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والمحيط الهادئ، وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة، وكذلك مع منظمة التجارة العالمية، ومنظة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والتجمعات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما ستقوم الأمانة بتنمية اتصالاتها مع ممثلي الهيئات الحكومية والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

البرنامج الفرعي ١٦-٨ الصناعة والتكنولوجيا

١٦-٢١ بنهاية الفترة المشمولة بالخطة، ينتظر أن يكون مزيد من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد انضم الى الاتحاد الأوروبي و/أو منظمة التجارة العالمية. وسيستتبع ذلك حدوث تكيف كبير للهيكل الصناعي في المنطقة للتصدي للمنافسة الدولية المتزايدة. وفي حين أن هذه التغييرات الهيكلية لا بد أن تحدث في جميع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فإنها ستكون أكثر بروزا في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك في البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٦-٢٢ إن صناعات الصلب والصناعات الكيميائية والهندسية تشكل المصدر الرئيسي للوظائف في المنطقة، لكنه سيتعين إبقاؤها قيد استعراض دائم بغية تلبية الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وما زال أحد أهداف هذا البرنامج الفرعي الذي تنفذه شعبة الصناعة والتكنولوجيا تخفيف الآثار المؤلمة الضارة أو غير الضرورية لإعادة التشكيل الصناعي، لا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإيجاد ظروف من شأنها تعزيز التنمية الصناعية للمنطقة في المستقبل.

١٦-٢٣ وهناك هدف آخر هو مساعدة الدول الأعضاء على اعتماد سياسات في مجال العلم والتكنولوجيا تكفل الابتكار التكنولوجي السريع في الصناعة. وهذه السياسات لن تحدد قدرة هذه البلدان على المنافسة الدولية فحسب بل إنها ستحدد قدرتها على معالجة الصعوبات المتزايدة في المجال الايكولوجي وفي مجال الطاقة. ولهذه الغاية، ستركز الأنشطة المدرجة في إطار هذا البرنامج الفرعي على استعراض التطورات والتغييرات الرئيسية وتحديد الاتجاهات والصيغ الجديدة للتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في مجال العلم والتكنولوجيا.

١٦-٢٤ وسيظل هناك هدف آخر هو زيادة إدراك الدول الأعضاء، لا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، للتطورات في ميدان التنسيق وتحقيق الانسجام بين سياسات توحيد المقاييس، وتقييم المطابقة، ونظم المقاييس والموازين على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. ونظرا لأن ممارسات القياس السليمة هي أساس لكفالة الجودة والاختبار ومنح التراخيص، فستطور اللجنة الاقتصادية لأوروبا برنامجها التدريبي، الذي يهدف الى تدريب كبار علماء المقاييس والموازين القادمين من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. كما سيسهل هذا البرنامج الفرعي تقاسم الخبرة بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو التي قامت مؤخرا بتعديل ممارساتها التشريعية والإدارية كي تنسجم مع الأحكام ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي، وتلك البلدان التي لم تفعل ذلك بعد.

البرنامج الفرعي ١٦-٩ الزراعة والأخشاب

١٦-٢٥ كان هذا البرنامج الفرعي في الماضي ينفذ بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). غير أنه جرت إعادة تشكيل على نطاق عالمي لأنشطة الفاو الإقليمية تمخضت عن انسحاب موظفي الفاو من الأنشطة الزراعية ونقل بعض الأنشطة المشتركة الى الفاو في روما. لكن دعم الفاو لأنشطة الحراجـــة/الأخشاب والتعـــاون الوثيق في هذا الميدان لم يتغير. أما التوزيع المحتمل لما تبقى من الأنشطة الخاصة بالزراعة على البرامج الفرعية القائمة الأخرى داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أو وقف اشتراك اللجنة في هذا النشاط وقفا كليا فما زال قيد المناقشة مع الدول الأعضاء. وتنفذ الأنشطة الخاصة بالأخشاب، كما كانت عليه من قبل، تحت رعاية لجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٦-٢٦ وانتظارا لنتيجة المناقشة بشأن مستقبل الأنشطة الخاصة بالزراعة، فإن أهداف هذا البرنامج الفرعي الذي تنفذه شعبة التجارة هي ما يلي:

(أ) تعزيز معايير الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بالجودة التجارية للإنتاج الزراعي بغية تسهيل التجارة الخارجية به وتوزيعه على الأسواق المحلية في أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك إدخال مزيد من التطوير على الإحصاءات الزراعية؛

(ب) الإسهام في تحقيق الإدارة المستدامة لقطاع الأحراج والأخشاب في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بحلول السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، والمحافظة على التوازن المناسب بين الوظائف الإنتاجية والاجتماعية والبيئية للغابات. وفي هذا السياق، سيقدم هذا البرنامج الفرعي المعونة للحكومات، حسب الطلب، في مجال تنفيذ الالتزامات المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر هلسنكي الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا؛

(ج) التشديد على نهج متكامل على نطاق هذا القطاع، يشمل الحراجة، وأسواق المنتجات الحرجية، والتجارة بالمنتجات الحرجية. وسيتم الحفاظ على العلاقة التعاونية الوثيقة مع الفاو في هذه المجالات، أما التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، ومنها منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فسيتم الحفاظ عليها وتعزيزها؛

البرنامج الفرعي ١٦-١٠ المستوطنات البشرية

١٦-٢٧ إن الحالة المنتظرة بالنسبة للفترة المشمولة بالخطة تستدعي سياسات للتنمية الحضرية تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتصمم لتكون جزءا متكاملا من سياسات أوسع للتخطيط الإقليمي. وستحظى الجوانب الاجتماعية لسياسة الإسكان في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بالأولوية فيما يتصل بالشروع في عملية ثابتة للإصلاح وإعادة التشكيل.

١٦-٢٨ وأهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تنفذه شعبة البيئة والمستوطنات البشرية، هي:

(أ) تعزيز التعاون الدولي في وضع وتنفيذ سياسات للمستوطنات البشرية تسعى إلى السلامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ ورصد وتحليل النتائج في عملية التنفيذ؛ وتنسيق هذه السياسات مع الأهداف الوطنية العامة للتنمية المستدامة؛ وبناء القدرة المؤسسية والدراية الفنية؛

(ب) تعزيز وضع الصكوك والوسائل العملية الرامية إلى التعجيل في تحديث صيانة المساكن وإدارتها، وكذلك التجديد الحضري، بغرض توفير ظروف معيشية أفضل، والسعي في الوقت ذاته إلى الاستعمال الرشيد للطاقة وسائر الموارد؛

(ج) تعزيز نظامي تحديد مساحة العقارات وتسجيل الأراضي، لا سيما بالإشارة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتشريعات الأساسية لإدارة الأراضي، والمقاييس المساحية، ونظم معلومات الأراضي، وتنظيم شؤون المساحة العقارية وإدارتها؛

(د) تحديد الاتجاهات الجديدة والناشئة في المجالات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتشريعية التي تؤثر في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(هـ) تعزيز تطوير الإصلاحات في قطاعات الإسكان والتشييد والمال في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مع إشراك السلطات المحلية والقطاع الخاص، بغية الحصول على مساكن يقدر الجميع على تحمل تكلفتها؛

(و) تعزيز التنمية المستدامة في بلدان جنوب أوروبا، مع مراعاة تراثها الثقافي والاجتماعي الخاص.

١٦-٢٩ ستأخذ أنشطة هذا البرنامج الفرعي في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

- - - - -